نائب عن العراقية: الدعوات لإجراء انتخابات مبكرة انقلاب يعزز هيمنة القوة الأكبر

بغداد / المدى

اعتبر نائب عن القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي، الدعوات لإجراء انتخابات مبكرة انقلاباً لتعزيز هيمنة القوة الأكبر على المشهد السياسي، وفي حين أكد أن إنجازات رئيس الحكومة لا يمكن أن تسجل لفرد، حذر من خطر الاستئثار في الحياة السياسية.

وقال مظهر الجنابي في بيان صدر عن مكتبه امس، وتلقت "المدى" نسخة منه، إن "الدعوة لإجراء انتخابات انقلاب يراد منه تأكيد هيمنة القوة الأكبر على كامل المشهد مع الإبقاء على ذات الأسماء والعناوين والرموز"، مؤكداً "وجود عدم مصداقية وثقة في بعض الطروحات السياسية".

واعتبر الجنابي أن "المواطن العراقي وحتى المراقب المحايد أصبحت له خبرة من خلال اشتداد الأزمات بأن الشعارات الكبيرة التي ترفع كالدفاع عن الديمقراطية أو الخوف من الديكتاتورية التي تطرحها بعض الأطراف هي بهدف المناورة السياسية أو الحصول على مكاسب".

ولفت الجنابي إلى أنه "بالرغم مما سجله رئيس الوزراء من انجازات فمن غير الممكن تسجيلها كلها لفرد، إذ إن الديمقراطية للجميع والعملية سياسية لجميع القوى"، معتبراً أن "الاستئثار وإبراز الشخصية الواحدة في الحياة السياسية أمر خطر جداً ويقود إلى منزلقات خطرة".

يشار إلى أن الدعوات إلى إجراء انتخابات مبكرة تطلق بشكل مستمر من قبل العديد من الشخصيات والكتل السياسية في ظل الأزمة السياسية، كان آخرها يوم أمس الاول ٩ أيار الحالي، عندما دعا السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي حميد مجيد موسى إلى إجراء انتخابات برلمانية مبكرة في حال عدم انعقاد المؤتمر الوطني، لكن أبرزها تصريح القيادي في ائتلاف دولة القانون حسن السنيد ٦ أيار الجاري الذي اعتبر فيه أن محاولات سحب الثقة من رئيس الحكومة نوري المالكي "ورقة ضغط غير مجدية"، وأكد أن الحل الأمثل للمشكلة السياسية هو حل البرلمان وإجراء

الانتخابات العراقية..... أرشيف

مظهر الجنابي

انتخابات مبكرة.

وتشهد البلاد أزمات سياسية متعددة بين ائتلاف دولة القانون من جهة والقائمة العراقية والكرد والتيار الصدري من جهة أخرى وصلت إلى حد المطالبة بسحب الثقة من رئيس الحكومة الحالية نوري المالكي إذا لم تنفذ اتفاقات اربيل والتي جاءت عبر رسالة بعثها زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر إلى رئيس التحالف إبراهيم الجعفري وحدد فيها ١٧ من هذا الشهر كآخر موعد لتنفيذ هذه الاتفاقيات أو الاتجاه لسحب الثقة من الحكومة.

وتأتي رسالة الصدر بعد نحو أسبوع على عقده اجتماعاً مع رئيسي الجمهورية جلال طالباني والبرلمان أسامة النجيفي وزعيم القائمة العراقية إياد علاوي ورئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني في اربيل في الـ٢٨ من نيسان الماضي، اعتبره بعض المراقبين محاولة لسحب الثقة من المالكي بعد التحالف مع التيار الصدري أحد مكونات التحالف الوطني المهمة، فيما دعا المجتمعون إلى حل الأزمة السياسية وفقاً لاتفاقية أربيل ونقاط الصدر الـ١٨، مشددين على الالتزام بالأطر الدستورية التي تحدد آليات القرارات الحكومية وسياساتها.

وتمثل بنود اتفاقيات أربيل التي تشكلت بموجبها الحكومة في كانون الأول من العام ٢٠١٠ لغزا بالنسبة للشعب العراقي وللكثير من السياسيين والمتابعين، إذ لم يتم نشر تلك الاتفاقات أبدا وما رشح عنها كان مجرد عموميات، في حين تواصل الكتل السياسية بالتلويح بها والتعامل معها على أنها الدستور الجديد للعملية السياسية الحالية في البلاد.

ويعد تنفيذ بنود اتفاقيات أربيل العائق أمام انعقاد المؤتمر الوطني الذي من المؤمل ان يجمع الكتل السياسية لحل الأزمة، فالعراقية والكرد يصران على أن تنفذ تلك البنود من قبل رئيس الحكومة نوري المالكي للذهاب إلى المؤتمر الوطني، في حين يؤكد التيار الصدري أنه امهل المالكي حتى السابع عشر من الشهر الجاري لتنفيذ بنود اربيل او الذهاب في خيار سحب الثقة منه.

وجاءت بنود أربيل كنتيجة لسلسلة اجتماعات بدأت في أربيل بمبادرة من رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني للتوفيق بين الكتل من أجل تشكيل الحكومة ثم انتقلت إلى بغداد واستمرت على مدى خريف العام ٢٠١٠ لحين تشكيلها.

الساعدي: لا يمكننا الوقوف مكتوفي الأيدي أمام دعوة المالكي لتجميد الدستور

بغداد / المدى

عد النائب المستقل صباح الساعدي امس الخميس، دعوة رئيس الوزراء الى تجميد اعمال الدستور محاولة انقلاب عسكري على السلطات الثلاث فضلا عن محاولة ليّ اذرع خصومه السياسيين، مطالبا المراجع الدينيّة في النجف ببيان موقفها من هذا الامر الذي وصفه بالخطير.

وقال الساعدي خلال مؤتمر صحفي عقده داخل قبة البرلمان وحضرته "المدى"، ان "الدستور العراقي يمثل مخاض التضحيات التي قدمها الشعب العراقي ويمثل شرعية الدولة ورئيس الجمهورية والوزراء والبرلمان والقضاء والاقاليم والمحافظات كلها مبنية على الدستور، مبينا ان دعوة المالكي الى تجميد العمل بالدستور دعوة خطيرة لا يمكن لنا الوقوف مكتوفي الأيدي اتجاهها".

ولفت إلى ان الدستور العراقي لم ينص في مواده على السماح لأي طرف كان ان يجمد العمل بالدستور، واضاف الساعدي "ان كل الانظمة الديمقراطية حالة واحدة يجمد فيها الدستور او يلغى هو فقط في حالة الانقلاب العسكري والانقلاب على السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية".

واشار النائب المستقل الى ان العمل بتجميد اعمال الدستور لا يمكن ان يتحقق حتى ولو اجتمعت كل الاطراف السياسية الا في حالة عرض الموضوع الى استفتاء شعبي الذي هو من يحكم في ان يجمد العمل بالدستور او يعدل عن طريق عرض ذلك من خلال استفتاء الشعب العراقي، واصفا هذه الدعوة بكسر اذرع خصومه السياسيين".

ودعا الساعدي البرلمان الى عقد جلسة طارئة لمناقشة مثل هكذا تداعيات خطيرة تهدد الشعب العراقي، مشيرا الى ان "رئيس الوزراء تكلم عن" نوايا البعض" وهذا منطق غريب اذ لا احد يعرف بالنوايا ولكن يبدو ان هذه نيته هو"، على حد قوله.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي حذر من الدفع باتجاه "تجميد" الدستور العراقي في ظل الخلافات السياسية، مؤكدا أن اطرافا سياسية تحاول الزام الاخر بالالتزام بالدستور وتتنصل هي عن الدستور.

وقال المالكي خلال مقابلة اجرتها قناة العراقية شبه الرسمية إن "بعض الشركاء يدفعون باتجاه تجميد الدستور من خلال الزام طرف بالعمل به فيما هم لا يلتزمون به"، مبينا انه لربما هو الوحيد الذي عمل بالدستور "حاليا دعوتهم لمرات عديدة وقلنا لهم تعالوا نجلس وقدموا ملاحظاتكم واشكالهم على الحكومة الاتحادية ونحن نقدم ملاحظاتنا واشكالنا على عليكم ونضع الدستور حكما بيننا لكن هم لا يريدون ذلك".

البرلمان ينفي قيام المالكي بسحب طلبه القاضي بحجب الثقة عن نائبه المطلك

بغداد / المدى

نفى مقرر مجلس النواب محمد الخالدي الانباء عن سحب الطلب المقدم من رئيس الوزراء نوري المالكي لسحب الثقة عن نائبه صالح المطلك من منصبه.

وقال الخالدي لوكالة كل العراق أمس الخميس " لا صحة للانباء عن قيام المالكي بتقديم طلب الى البرلمان بخصوص سحب الثقة عن نائبه المطلك وانه لحد الآن مازال هذا الطلب في رئاسة مجلس النواب وانه موجود حتى لآخر يوم من الفصل التشريعي".

وكان النائب عن القائمة العراقية طلال الزوبعي قد اعلن في تصريحات صحفية ان رئيس الوزراء نوري المالكي قدم طلباً الى رئاسة مجلس النواب طالب فيه بسحب طلبه القاضي بسحب الثقة عن نائبه والقيادي في القائمة العراقية صالح المطلك.

يذكر إن نائب رئيس الوزراء صالح المطلك قد أتهم في تصريحات صحفية رئيس الوزراء نوري المالكي بأنه "ديكتاتور لا يبني" ويأتي ذلك على خلفية توتر العلاقة بين القائمة العراقية التي ينتمي اليها المطلك وائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه المالكي.

وقدم المالكي في كانون الاول الماضي ٢٠١٢ طلباً للبرلمان بسحب الثقة عن صالح المطلك لعدم اهليته وكفاءته ونزاهته بحسب الطلب.

وتعد قضية المطلك احد اسباب الازمة السياسية الراهنة بين الكتل.

النجيفي: السلطة التشريعية ترفض أي نوع من التدخل في عمل البنك

بغداد/المدى

جدد رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي تأكيده على دعم مجلس النواب الكامل لاستقلالية البنك المركزي ووفق ما نصت عليه احكام الدستور وقانون البنك المركزي، مشدداً في الوقت ذاته على رفض المجلس لاي نوع من التدخل في عمل هذه المؤسسة.

وذكر بيان لمكتب النجيفي تلقت "المدى" نسخة منه ان "النجيفي استقبل محافظ البنك المركزي سنان الشبيبي وأكّد خلال اللقاء على "ضرورة التنسيق المستمر بين البنك المركزي واللجان النيابية ذات الصلة من اجل ايجاد حلول للمشاكل التي يعاني منها العراق في مجالات السياسة النقدية والبنكية".

واضاف ان" الجانبين بحثا ايضا اسعار صرف العملات وكيفية تحقيق الاستقرار للعملة الوطنية من اجل انعاش الوضع الاقتصادي للبلاد.

ويشهد السوق العراقي تصاعداً ملحوظاً بين فترة واخرى في سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي، اذ وصل شعر شراء الدولار في بعض الايام الماضية الى ١٣٠٠ دينار في حين ان السعر المحدد من البنك المركزي حتى هذا اليوم هو ١١٦٦ دينارا اي بزيادة ١٣٤ دينارا لكل دولار وذلك يعادل نحو ١١ بالمائة من السعر المحدد رسمياً.

فيما أعلنت الامانة العامة لمجلس الوزراء تشكيل لجنة برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية روز نوري شاويش وعضوية نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني واعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية لدراسة موضوع تذبذب سعر صرف الدينار العراقي مؤخراً، اضافة الى اقتراح الحلول المناسبة والكفيلة بمعالجة ودرء الضرر عن الاقتصاد الوطني".

وكان البنك المركزي قد عزا وعلى لسان نائب محافظ البنك مظهر محمد صالح ارتفاع سعر صرف الدولار وزيادة الطلب عليه في العراق الى القيود المالية العالمية المفروضة على بعض دول الجوار في اشارة الى سورية وايران.

القانونية البرلمانية: اجتماعات الحكومة في المحافظات مخالفة للدستور

بغداد / المدى

رأى عضو اللجنة القانونية البرلمانية لطيف مصطفى أمين ان الاجتماعات التي يعقدها مجلس الوزراء في المحافظات مخالفة للدستور الاتحادي، داعيا المحافظات الى ممارسة صلاحياتها الدستورية وعدم القبول بالتجاوز عليها من قبل اية جهة.

وقال في تصريح صحفي: ان" العراق دولة اتحادية، وقد حدد الدستور العراقي الصلاحيات الحصرية للسلطات الاتحادية، وترك ما دون ذلك الى الاقليم والمحافظات المنتظمة في الاقليم، وحتى فيما يخص السلطات المشتركة تكون الاولوية للمحافظات والاقليم عند التعارض، وهذه السلطات هي سلطات دستورية لا يجوز لأية جهة بما فيها مجلس الوزراء او رئاسة الجمهورية او مجلس النواب منحها او حجبها من المحافظات، واذا قام بذلك سنكون امام خرق للدستور".

واضاف: كما انه لا يجوز قانونا للسلطات الاتحادية عقد اجتماعات "فوقية" أو رئاسية للاشراف او التدخل في عمل والصلاحيات الدستورية للاقاليم والمحافظات، مشيرا الى أنه: يجوز فقط عقد اجتماعات تنسيقية تشاورية ليس الا، إذ ان كلا من السلطات الاتحادية والاقليم والمحافظات تقوم بممارسة سلطاتها بالاستناد الى الدستور باستقلالية وبمنأى عن تدخل او اشراف الاخرى، واذا حصل تعارض او نزاع بينهما تكون المحكمة الاتحادية هي الفيصل والجهة المختصة بفض النزاع والتعارض.

اجتماع مجلس الوزراء الاخير في كركوك

واوضح أنه: ليس فقط في النظام الفيدرالي لا تستطيع السلطات الاتحادية الاشراف الرئاسي على الاقاليم، وانما حتى في نظام اللامركزية الادارية لايجوز ذلك، وانما كل ما يجوز للسلطات المركزية من عمل تجاه اللامركزيات الادارية هو الاشراف والوصاية الادارية، وليس لها صلاحيات رئاسية مباشرة على الاقاليم اللامركزية كتلك الموجودة في النظام المركزي، واذا حصل تعارض او نزاع بين السلطات المركزية مع تلك اللامركزية او تجاوزت الاخيرة صلاحياتها القانونية يكون الفيصل هو القضاء الاداري، وهذا هو ما يميز النظامين الاتحادي واللامركزي عن النظام المركزي.

وتابع: من المؤسف ان نرى مجلس الوزراء الاتحادي دأب في الاونة الاخيرة على عقد اجتماعاته في المحافظات وبنفس صورة ونمط النظام المركزي، اذ يقوم بعقد اجتماعات رئاسية (فوقية) تسمح له بالتدخل في تفاصيل الاعمال والصلاحيات التي هي من صلب الصلاحيات الدستورية للمحافظات، بل ان مجلس الوزراء بات يقرر منح المحافظات تلك الصلاحيات.

واشار الى: ان كل تلك الاجتماعات الوزارية في المحافظات و مضامينها مخالفة للدستور الاتحادي اذا كنا مؤمنين فعلا بالدستور ونظامه الاتحادي والصلاحيات الدستورية للمحافظات، اذ انه لا يجوز للحكومة الاتحادية الا عقد اجتماعات تنسيقية تشاورية (افقية وليست عمودية) مع المحافظات وفيما يدخل فقط ضمن الصلاحيات الحصرية في المادة ١١٠ والصلاحيات المشتركة، وليس من صلاحياتها اعطاء صلاحيات للمحافظات قام الدستور باعطائها لها، لأنها ليست صاحبة تلك السلطات حتى تقوم بمنحها، إذ ان فاقد الشيء لا يعطيه.

وطالب امين المحافظات بممارسة صلاحياتها الدستورية وعدم القبول من اية جهة التجاوز عليها، وبخلاف ذلك عليها اللجوء الى المحكمة الاتحادية.

جمع تواقيع نيابية لإلغاء مبدأ إدارة الوزارات بالوكالة ودولة القانون يرفض

بغداد / المدى

قال النائب عن التحالف الكردستاني شريف سليمان ان" لدى الكتل السياسية عدا ائتلاف دولة القانون توجها لجمع تواقيع لغرض الغاء مبدأ ادارة الوزارات والمؤسسات بالوكالة".

ورأى سليمان في تصريح لوكالة كل العراق أمس ان" مبدأ الوكالة هو مبدأ مسيس وله اغراض،مشيرا الى انه" عندما يكون الوكيل الذي يتولى ادارة الوزارة او المؤسسة بالوكالة تكون الصلاحيات بشكل اما عندما يتول ادارة الوزارة بالاصالة وليس عليه اي شائبة يكون شيئا اخر فضلا على انه" عندما يوضع المسؤول بالوكالة يكون تحت امرة الذي يقوم بتوكيله".

واضاف ان" القائم بالوكالة يرى ان هناك من هو اعلى منه في تحديد مساره ولكن لو كان من يتولى ادارة الوزارة بالاصالة سيعرف خططه بشكل اجدر وافضل".

واستطرد النائب عن التحالف الكردستاني بالقول انه" لا نستطيع العيش ضمن دولة الوكالات الا يوجد في العراق من هو صاحب كفاءة وخبرة وجرأة يستطيع ادارة الوزارات او المؤسسات بالاصالة".

ويرى بعض المراقبين للمشهد السياسي ان اغلب مؤسسات الدولة تدار بالوكالة ومنها الهيئات المستقلة وقادة الجيش العراقي ووكلاء الوزارات، وهناك مطالبة من قبل الأوساط السياسية والشعبية لمجلس النواب بمتابعة هذا الملف لأن الكتل السياسية لم تتفق على اسماء من يشغل تلك المناصب وفق مبدأ المحاصصة فيما بينها.

محافظ الانبار يطالب النزاهة النيابية بالتحقيق في تهم بالفساد ضده

قاسم محمد الفهداوي

بغداد / المدى

طالب محافظ الأنبار قاسم محمد الفهداوي لجنة النزاهة في مجلس النواب بتشكيل لجنة تحقيقية خاصة للتأكد من اتهامات الفساد ضده او في المحافظة.

وقال الفهداوي في مؤتمر صحفي أمس الخميس " أننا نطالب لجنة النزاهة النيابية بتشكيل لجنة تحقيقية خاصة للتأكد من وجود حالات او ملفات فساد ضدي او في المحافظة او عدمها " مشيرا الى ان " الجهات المسؤولة عن اثارة هذه القضية تقف وراءها اجندات خارجية ".

وأضاف " ومن حقي القانوني سأرفع دعوى قضائية على من اثار هذه القضية ومقاضاة الصحيفة التي نشرت هذه الاتهامات " نافياً في الوقت ذاته " توجيهه أي اتهامات او تعرضه للاساءة بحق اي عضو في مجلس النواب او وزير " متهماً" بعض الجهات بمحاولة تعكير صفو العلاقات بين المحافظة وبغداد لارجاع الانبار للمربع الأول من التدهور الامني وسوء الخدمات ".

وكان رئيس لجنة النزاهة النيابية احمد الجبوري قد كشف عن" معلومات وصلت الى لجنته تشير الى وجود ملفات فساد اداري ومالي ضد الفهداوي تتضمن ٤٤ فقرة تحوي مخالفات ادارية ومالية وانه بعد دراسة الملف من قبل اللجنة احيل الى هيئة النزاهة للوقوف على الاجراءات القانونية واستكمال التحقيق فيه ".

كما أعلنت لجنة النزاهة النيابية الاثنين الماضي عن رفعها دعوى قضائية ضد محافظ الانبار لتطاوله عليها خلال الايام الماضية.

وكان محافظ الانبار قاسم محمد الفهداوي قد هدد في تصريح سابق برفع دعوى قضائية ضد لجنة النزاهة في مجلس النواب بتهمة التشهير بتورطه بملفات فساد " متهماً اياها " بالتورط مع بعض الشخصيات وشيوخ العشائر في الانبار بتغطية ملفات فساد خاصة ضد هؤلاء الشخصيات والمسؤولين".